الشرق أوسطية والتكامل الإقليمى

obeikandl.com

obeikandl.com

تشعب الحديث عن الشرق أوسطية ، ما لها وما عليها ، الطموحات والمخاطر . وتعددت الدراسات والمناقشات فى مختلف الفروع ذات الصلة وأثارها الحالية والمستقبلية على المنطقة ودولها المختلفة . ولما كنا بصدد تناول ذات الموضوع وعلاقته بالتكامل الإقليمى فى المنطقة الشرق أوسطية عامة والعربية خاصة ، كان ولابد من التعرض لوضعية السياسات الاقتصادية للدول المزمع دخولها فى الشرق أوسطية ثم التكامل الإقليمى ركائزه والتماثل والتباين بين الدول ، ثم يلى ذلك التعرض لفكرة ومفهوم وإيجابيات وسلبيات الشرق أوسيطة ثم ننتقل بعد ذلك إلى بعض نماذج وأنماط مقترحة للتكامل الإقليمى .

وبداية لابد أن نقرر بعض الثوابت التى تسبق أى تفكير وأى بناء اقتصادى مستجد فى المنطقة آلا وأن أى تنظيم اقتصادى لابد أن يسبقه سلام عادل بين دول المنطقة مع عدم تميز فى القدرات الأمنية بين تلك الدول . كما وأن أى بناء جديد لا يجب ما سبقه من علاقات بل أن العلاقات والبنية العربية / العربية لها أولوية على ما عداها إذا تعارضت المصالح .

على هذه الثوابت يمكن فتح الطريق لمناقشة الشرق أوسيطة والتكامل الإقليمى بالمنطقة وبهدف تعظيم الفوائد للجميع والاستخدام الأمثل والأكفاء للموارد .

وتوضح البيانات التالية مدى التباين فى الإمكانات والقدرات بين دول المنطقة والمزمع دخولها فى الشرق أوسطية (جداول 1 ، 2 ، 3 ، 4) .

جدول (1)

ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة 83/82 - 1993/92 (ملخص عام)

(مليون جنيه)

السنة	المعاملات الجارية				رصيد المعاملات الجارية (عجز الميزان بدون التحويلات)	التحويلات*	الرصيد العام
	المعاملات المنظورة		المعاملات غير المنظورة				
	مدفوعات	متحصلات	مدفوعات	متحصلات			
1993/82	3682.5	2682.9	2282.0	5209.7	771.9 -	17.9	754.0 -
1984/83	7348.8	2859.8	2500.2	8573.1	1116.1 -	18.3	1097.8 -
1985/84	7734.1	2837.5	2402.7	5839.1	1460.2 -	155.5	1304.7 -
1986/85	9221.4	2885.4	3833.8	3461.9	6707.9 -	4306.1	2401.8 -
1987/86	913787.0	2706.0	5760.1	5811.8	11029.3 -	8356.6	2672.7 -
1988/87	717737.0	3766.0	4588.8	7059.2	11501.3 -	9087.9	2413.4 -
** 1989/88	23234.2	4606.1	6935.4	12952.6	12610.9 -	11050.6	1560.2 -
** 1990/89	25516.9	5567.2	7955.3	13971.5	13933.5 -	12291.0	1642.5 -
1991/90	31392.0	9438.9	10822.4	20921.3	11854.2 -	15261.2	3407.1 -
1992/91	32971.2	11542.6	16504.8	28506.5	9426.9 -	21649.8	12222.9 -
1993/92	35662.4	11322.2	18975.4	30521.9	12793.7 -	28717.2	15923.6 -
1994/93	36111.6	10305.8	18504.0	30346.9	13962.9 -	23582.9	9620.0 -

* منذ عام 1986/85 تشمل تحويلات المصريين العاملين فى الخارج .

** على أساس سعر البنك المركزى لبعض المعاملات ومتوسط سعر السوق المصرفية السائد خلال فترة باقى المعاملات .

المصدر : النشرة الاقتصادية - البنك الأهلى المصرى - 1994 .

جدول رقم (2)

الصادرات والواردات العربية وما تمثله صادرات النفط والوقود

(مليون دولار)

السنة	إجمالي الصادرات العربية	نسبة صادرات الوقود والنفط	إجمالي الواردات العربية
1984	131879.82	٪87	109207.94
1985	122567.85	٪89	87709.28
1986	85137.89	٪84	77834.94
1987	101837.49	٪82	79258.39
1988	102035.41	٪79	86943.86
1989	107547.71	٪79	92051.35
1990	135359.22	٪73	100094.05
1991	119408.64	٪77	100972.59
1992	128186.52	٪77	115501.75
1993	122535.50	٪65	111761.44
1994	129888.24		114603.41

المصدر : صندوق النقد العربي ـ الدول العربية : مؤشرات اقتصادية 1984 ـ 1994 .

جدول رقم (3)

جدول يوضح تباين مستويات التنمية عامة والتنمية الصناعية خاصة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى

الدول	الناتج المحلى الإجمالى (ملايين الدولارات) 1995	القيمة المضافة كنسبة مئوية فى قطاع الصناعة 1995	القيمة المضافة كنسبة مئوية فى الصناعات التحويلية 1995	نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى (دولارات) 1995
الأردن	6105	27	14	1510
إسرائيل	91965	ـــ	ـــ	15930
الإمارات	39107	53	11	17400
إيران	2190	ـــ	ـــ	ـــ
تركيا	164789	31	21	2780
سوريا	16783	ـــ	ـــ	1120
مصر	47349	21	12	790
اليمن	4790	27	14	260
عمان	12102	69	ـــ	4820
السعودية	125501	80	ـــ	7040
تونس	18035	29	19	1820
المغرب	32412	33	19	1110

المصدر : تقرير التنمية فى العالم . 1997 ، "الدولة فى عالم متغير ، البنك الدولى جدول (1) ص 232 ، 233 ، جدول (12) ص 254 ، 255 .

جدول رقم (4)

التباين فى هياكل الاقتصاد القومة والتجارة الخارجية والسكان ومتوسط معدل النمو فى الدخل الفردى

الدول	إجمالى عدد السكان بالملايين 1995	متوسط معدل النمو السنوى ٪ فى الدخل الفردى (1995-85)	إجمالى الصادرات بملايين الدولارات 1995	إجمالى الصادرات البترولية بملايين الدولارات *1995	إجمالى الواردات بملايين الدولارات
الأردن	4	4.5 –	1769	—	3698
إسرائيل	6	2.5	19046	—	29579
الإمارات	2	2.8 –	25650	13350	21024
إيران	64	صفر	—	—	—
تركيا	61	2.2	21600	—	35170
سوريا	14	0.9	3970	1900	4616
مصر	58	1.1	3435	1600	11739
اليمن	15	صفر	1937	1400	1962
عمان	2.2	0.3	6065	4750	4248
السعودية	19	1.9 –	46624	42700	27458
تونس	9	1.9	5475	100	7903
المغرب	27	0.9	4802	—	8563

المصدر : تقرير التنمية فى العالم ـ 1997 ـ البنك الدولى جدول (1) ص 232 ، 233 ، جدول (15) ص 260 ، 261 .

* التقرير الاقتصادى العربى الموحد ـ سبتمبر 1997 ـ ملحق 6/5 ص 294 .

• **السوق الشرق أوسطية كنمط من أنماط التعاون الإقليمي :**

ونتعرض فيما يلى لنمط مستهدف للتعاون الإقليمى بين دول المنطقة ألا وهو قيام سوق شرق أوسطية ، وإن كان قيام تلك السوق تكتنفه العديد من العوامل بين مؤيد ومعارض ، بين متفائل ومتشائم ، بين مشجع ومتخوف مما استلزم إلقاء الضوء على فكرة الشرق أوسطية وبعض أهم جوانبها فيما يلى :

• **فكرة السوق الشرق أوسطية :**

إن فكرة إقامة سوق شرق أوسطية ليست وليدة الفترة الحالية ، أو بداية اتفاقية السلام فى مدريد عام 1991 ، وإنما هى راسخة فى الفكر الإسرائيلى منذ زمن بعيد ، وازداد هذا الرسوخ بعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1978 ، ولم يكن من الممكن تحقيقها فى ذلك الوقت .

إن التحرك العملى لتلك السوق بدأ فى أعقاب موافقة إسرائيل على المفاوضات مع ممثلى الشعب الفلسطينى فى مدريد 1991[1] . أى أنها "فاتورة السلام" لإسرائيل . ومن المفترض أن تشمل دول المنطقة العربية بالإضافة لإيران ، تركيا ، أثيوبيا وبالطبع إسرائيل .

ومما يؤكد أن فكرة السوق الشرق أوسطية مخطط لها منذ زمن ، ففى عام 1970 نشرت دراسة أكاديمية إسرائيلية بعنوان "مستقبل العلاقات مع العرب"[2] حيث تتنبأ الدراسة بقيام سوق مشتركة فى الشرق الأوسط تستحوذ إسرائيل على النصيب الكبر منها وبحيث تصبح قلب المنطقة اقتصاديًا .

وقد ظهرت عدة دراسات فور اتفاق الحكم الذاتى ـ مما يؤكد نفس الظن ـ ومنها دراسة البنك الدولى "الأراضى المحتلة = الاستثمار فى السلام" ودراسة

---

(1) بنك مصر ، "اتفاقية السلام وانعكاساتها على مستقبل التعاون الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط" ، "النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، جمهورية مصر العربية 1992 .

(2) إبراهيم نوار ، "التصور الإسرائيلى لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب" السياسة الدولية ، يناير 1984 .

جامعة هارفارد "تأمين السلام فى الشرق الأوسط : مشروع للمرحلة الانتقالية" والذى نشره معهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لشئون الشرق الأوسط بجامعة هارفارد[1] ، ، وكلاهما قد أوصى بقيام تكتل اقتصادى ، بينما كان التقرير الثانى أكثر تحديدًا حيث أوصى بأن تسعى كل من إسرائيل والأردن وفلسطين الوليدة إلى التجارة الحرة وفتح الحدود بينهم .

والمناقشة السابقة تثير السؤال التالي وهو ، هل السوق الشرق أوسطية نابعة من رغبة داخلية للمنطقة أم هى مفروضة من الخارج أو الداخل ؟ وإذا كان ذلك كذلك فهل نستطيع أن نرفض الشرق أوسطية ؟

• **مفهوم وأسس السوق الشرق أوسطية :**

آثار موضوع الشرق أوسطية الكثير من الجدل والنقاش ودخل أروقة المراكز البحثية وانقسمت الآراء حولها وفقًا لمنطلقات عديدة ووفقًا للمداخل التى تناول من خلالها الفكر السياسى العربى مفهوم الشرق أوسطية[2] .

وفى مفهوم الشرق أوسطية جوانب أساسية قد ترتفع إلى مستوى الحقائق والتى تؤثر حتمًا على مختلف نواحى النشاط للسوق وأيضًا ميكانيزم العمل المستقبلى لدول السوق ، ومن هذه الجوانب ما يلى[3] :

1 ـ فكرة السوق الشرق أوسطية تقوم أساسًا على وجود إسرائيل كعضو بصرف النظر عن من هم باقى الأعضاء ، وهذا يعنى أن استبعاد إسرائيل معه تنفى فكرة الشرق أوسطية .

2 ـ ليس هناك تحديد لدول السوق الشرق أوسطية ، معنى ذلك أن المجال متاح لضم دول معينة ، ومنهم من يستبعد دول أخرى .

---

(1) بنك مصر ـ مرجع سابق ـ ص 32 .

(2) د. محمد سعد أو عامود "الشرق أوسطية فى الفكر السياسى العربى" السياسة الدولية ، 1993 .

(3) نعمان الزياتى ، "الكرة الشرق أوسطية" الأهرام الاقتصادى ، جمهورية مصر العربية ، إبريل ، 1994 .

3 ـ لم تصل السوق الشرق أوسطية إلى مرحلة التنفيذ بعد ذلك لأن السلام لم يتحقق مع دول عربية رئيسية فى المنطقة ، كما أن القبول العربى للفكرة ليس كاملاً ، كذلك القبول الشعبى الإسرائيلى ليس كاملاً .

ذلك يعنى أن مازال هناك الوقت للدراسة ، والتفكير المتأنى لمفهوم السوق الشرق أوسطية وآثارها .

وإذا كانت السوق ستقوم فكيف للدول العربية مجابهة سلبياتها ، أما إذا كان هناك رفض فما هى متطلبات هذا الرفض .

وبصفة عامة تقوم السوق الشرق أوسطية على مجموعة من الأسس وهى :

- حرية انتقال رؤوس الأموال والمشاريع المشتركة .
- حرية انتقال الأشخاص والقوى العاملة .
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى .

• دول السوق الشرق أوسطية :

من المخطط أن هناك مراحل لإقامة السوق الشرق أوسطية ويتتابع المراحل تزداد الدول المشتركة فى السوق . ولعل أول هذه المراحل هو قيام تكتل اقتصادى يشمل كل من إسرائيل والأردن وفلسطين ، وعلى أن ينضوى فى السوق فى مراحل تالية باقى دول المنطقة ، ومن ثم فاحتمالات الدول الداخلة فى السوق على النحو التالى :

- الدول العربية أو بعضها وإسرائيل .
- الدول العربية أو بضعها وتركيا وإسرائيل .
- الدول العربية أو بعضها وإيران وإسرائيل .
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإيران وإسرائيل .
- من المؤكد أن المرحلة الأولى تشمل إسرائيل والأردن وفلسطين .

obeikandi.com

ولا يوجد فى الفكر الإسرائيلى المنشور ما يدل على رغبة إسرائيل فى ضم إيران وأفغانستان إلى السوق ، كما أنه لا يوجد ما يدل على عدم الرغبة فى ضم دول مغاربية عربية إلى السوق[1] . وإن كان من المؤكد أن المستهدف لإسرائيل فى المدى القريب وفى المقام الأول هو السوق الشرق أوسطية التى تضم الدول العربية أولاً نظرًا لما يتوافر فيها من موارد وأسواق ، وبهدف سياسى هو أن تصبح إسرائيل جزء من النسيج الاقتصادى والسياسى فى المنطقة وتصل إلى حالة القبول من شعوبها .

• **مراحل السوق الشرق أوسطية :**

ترتبط لحد كبير مراحل تطور السوق الشرق أوسطية بتطور مراحل السلام بين إسرائيل ودول المنطقة ، وما تحقق حتى الآن يعتبر بداية لتلك السوق ـ ومن وجهة النظر الإسرائيلية ـ ومن ثم فإن مراحل السوق قد تبدو متواصلة على النحو التالي[2] .

- مرحلة ربط الاقتصاد الفلسطينى فى القطاع والضفة بالاقتصاد الإسرائيلى تمهيدًا لدمجه واستيعابه فى الاقتصاد الإسرائيلى ، وذلك اصبح لحد ما واقعًا ، إلا أن هناك بعض العقبات والمشاكل المتعلقة بالبنية الأساسية فى الأراضى الفلسطينية وتوجهات التنمية المشتركة وإدارتها .
- وفى المرحلة التالية ينضم الأردن إليهما ، لتوسع حركة التجارة بينهم ، والتعاون فى مشروعات مشتركة ، وتناول عمليات التنمية ... وذلك ما قدمته دراسة البنك الدولى ودراسة جامعة هارفارد السابق الإشارة إليهما .
- والمرحلة الثالثة تأتى مع تعميق اتفاقيات السلام مع كل من سوريا ، ولبنان ، فيزداد التبادل التجارى بين فلسطين ، مصر ، الأردن ، سوريا ، ولبنان وبين

---

(1) د. عبد الحبار عدوان ، "نظام عربى قوى شرط قيام سوق شرق أوسطية" مجلة الباحث العربى ، العدد 35 مارس / يونيو 1994 .

(2) نعمان الزياتى ، "الكرة الشرق أوسطية" الأهرام الاقتصادى ، مرجع سابق .

إسرائيل ، مع قيام المشاريع المشتركة وفتح الحدود وتطبيق باقى أسس السوق السابق الإشارة إليها

ومع الإلغاء التدريجى للمقاطعة الإسرائيلية تقترب صورة السوق الشرق أوسطية من الواقع وكذلك من الاكتمال ، هذا مع العلم بأن المقاطعة تتآكل بصورة غير معلنة .

• **توزيع الأنشطة الاقتصادية بين دول السوق :**

يقوم أى نشاط اقتصادى بصفة رئيسية على ثلاث ركائز وهى الموارد ، والتكنولوجيا والسوق أو ما يطلق عليها الميزة النسبية . وفقًا لمنطقة تلك الركائز فإنه من المتوقع أن يكون هناك قدراً كبيرًا من التخصص فى الإنتاج بين دول السوق .

فمصر[1] ـ على سبيل المثال ـ من المتوقع أن تتخصص فى إنتاج الصناعات التحويلية الثقيلة كالحديد والصلب ، والصناعات الهندسية ، وصناعة السيارات والمحركات ، والصناعات المعدنية بشكل عام .

وسوريا فمن المستهدف تخصيصها فى صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية ، وبعض الصناعات التحويلية الاستهلاكية الأخرى .

والأردن ولبنان تتخصص فى بعض الصناعات الاستهلاكية والغذائية ، والخدمات بالنسبة للبنان خاصة .

أما دول الخليج ـ ومن ضمنها العراق ـ فمن المتوقع أن تتخصص فى الصناعات البتروكيماوية وما يرتبط بها .

أما إسرائيل ـ قلب السوق ـ فسوف تتخصص ، بل يزداد تخصصها فى الصناعات الإلكترونية الدقيقة ، والطائرات ، وإنتاج الحاسبات الآلية المتطورة ، والآلات الهندسية والصناعات المتقدمة .

---

(1) أحمد عمر العطيفى ، "التطعيم ضد السوق الشرق أوسطية" ، ـ الأهرام الاقتصادى مارس 1994

وهذا النمط من التخصص يماشى التطور المستهدف لدول العالم الثالث ـ بدون إسرائيل ـ ، حيث أن الاتجاه السائد فى العالم المتقدم هو نقل الصناعات التحويلية إلى الدول الأقل نموًا حيث تعد صناعات ملوثة للبيئة ، ومستهلكة للطاقة ، وذات أرباح منخفضة (استخلاص وصناعة الألومنيوم ، الحديد والصلب ، البتروكيماويات) وقد تم ذلك عن طريق توسع الدول المتقدمة ومؤسسات الأقراض الدولية فى تقديم القروض للدول النامية لإقامة تلك الصناعات بها .

وفى نفس الوقت الذى تنتقل فيه الدول المتقدمة ـ ومنها إسرائيل ـ إلى عصر ما بعد التصنيع (عصر المعلومات) حيث تتوزع صناعاتها على محاور ثلاث هى الصناعات الإلكترونية والبرامج ، والثانى صناعات الفضاء والطيران ، والثالث هو صناعات الهندسة الحيوية والوراثية .

- **مدى استفادة مختلفة الأطراف من السوق الشرق أوسطية (مزايا السوق) :**

ـ باستتباب حالة السلام وضماناتها مما يؤدى إلى خفض ميزانيات الدفاع فى دول المنطقة والتى تقتطع أكثر من 12٪ من الناتج المحلى الأصلى لدول الشرق أوسطية ، ومما يعطى مؤشرًا أن مبيعات السلطة الأمريكية لدول الشرق الأوسط عام 1991 بلغت نحو 16.4 مليار دولار .

يستتبع ذلك دفع عمليات التنمية والنمو فى تلك الدول بما يؤدى إلى رفع مستوى معيشة شعوبها وإحساسها بالأثر الاقتصادى للسلام .

كما أن استقرار المنطقة يؤدى إلى تدفق رؤوس الأموال إليها ، سواء الأجنبية أو الوطنية المهاجرة إلى الخارج ، خاصة أن منطقة الشرق الأوسط مصنفة ضمن الدول المرتفعة المخاطر سياسيًا واقتصاديًا وتمويليًا مما دفع رؤوس الأموال الدولية والمحلية بالابتعاد عنها . وذلك حيث تقدر الاستثمارات العربية خارج الوطن العربى بنحو 670 مليار دولار ، بينما الاستثمارات العربية

الخاصة داخل الوطن العربى نحو 11.9 مليار دولار[1] (عام 1990) .

- إن قيام أى تكتل اقتصادى يؤدى بلا شك إلى فائدة لجميع الأطراف المشتركة فيه ، ولكن مدى الاستفادة يختلف بين دولة وأخرى وفق عوامل متعددة . ويأتى فى مقدمة هذه الفوائد لمختلف دول السوق هو زيادة حجم السوق أمام إنتاج الدول الداخلة فيه مما يؤدى إلى زيادة تصريف الإنتاج ، كما أن التكتلات الاقتصادية تؤدى إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل والاستفادة من المزايا النسبية المتاحة فى دول السوق بما يؤدى إلى خفض التكاليف ومن ثم إلى زيادة العائد من الإنتاج . وفى ذات الوقت تؤدى زيادة المنافسة إلى رفع الكفاءة وتحسين نوعية الإنتاج وذلك عن طريق تبادل المعرفة والتكنولوجيا بين دول السوق .

- كما أن قيام سوق شرق أوسطية بين الدول العربية أو بين دول عربية وإسرائيل سيؤدى إلى تحقيق هدف إسرائيل فى أن تصبح جزء فاعل من نسيج المنطقة وهذا ما لم تؤد إليه الحروب ، وبالطبع فى ذلك قبول لإسرائيل من دول المنطقة ودول العالم القريبة من الدول العربية ـ دينًا وفكرًا ـ وبما يؤدى إلى أن تصبح كيان طبيعى غير شاذ فى المنطقة الشرق أوسطية وهو ما لم تحققه حتى الآن .

- داخل مجموعة دول السوق الشرق أوسطية سيتم علاج عدد من المشاكل والاتفاق بخصوصها بما يخدم دول السوق ومن ضمنها قضايا المياه وحركة العمالة ، والحدود المشتركة . حيث يصبح هدف دول السوق زيادة نقاط الإلتقاء وتدنية نقاط الخلاف بما يخدمها اقتصاديًا واجتماعيًا .

• التنمية داخل دول السوق الشرق أوسطية :

السلام فى الشرق الأوسط يؤدى إلى قيام السوق الشرق أوسطية ، كما أن قيام السوق الشرق أوسطية يدعم السلام ويقويه ـ هكذا الفرضية ـ ، ومع استتباب السلام

---

(1) بنك مصر "اتفاقية السلام وانعكاساتها على مستقبل التعاون الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط" ، مرجع سابق ، ص 35 .

تقل الاحتياجات العسكرية ويتدنى الإنفاق العسكرى فى دول المنطقة . ولا شك أن ما يتم توفيره من الإنفاق العسكرى يوجه إلى جوانب التنمية المختلفة فى دول المنطقة التى هى فى مسيس الحاجة إلى تمويل عمليات التنمية بها .

• هيكل التجارة الخارجية العربية والسوق الشرق أوسطية :

اتسمت التجارة الخارجية العربية خلال الحقبة الماضية بالعديد من السمات العامة والتى تمثلت بشكل أساسى فى :

1 ـ ضعف معدلات الأداء العام .

2 ـ الضألة البالغة فى الثقل الدولى .

3 ـ هيمنة النقاط على الصادرات العربية .

4 ـ التركيز النوعى فى الصادرات العربية واعتمادها على عدد محدود من السلع الأولية أو المواد الخام .

ففيما يتعلق بضعف معدلات الأداء العام فقد انخفض معدل تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية من 210٪ عام 1980 إلى 90٪ فقط عام 1986 وإن عاد للارتفاع ليسجل 128 ٪ عام 1990 . وبالتالى فقد انخفض أيضًا معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية والذى بلغ فى أفضل حالاته نحو 30٪ .

وفيما يتعلق بالضآلة البالغة فى مساهمة التجارة الخارجية العربية فى التجارة الدولية فإن جملة التجارة العربية (صادرات + واردات) لم تتعد 3.5٪ من جملة التجارة العالمية فى أوائل التسعينيات ، ليس هذا فقط بل أن هذه النسبة رغم ضآلتها تنخفض بدرجة كبيرة إذا ما تم استبعاد الصادرات العربية من النفط إلى حد القول أن التجارة الخارجية العربية ليس لها أى نوع من التأثير فى مجريات الشئون التجارية الدولية ، فهى تجارة مجزاه ، مبعثرة بين أطراف إن لم تتبع سياسات تجارية متضاربة فإنها على الأقل ليس بينهم أى جهد تنسيقى لهذه السياسات .

opeikanet.com

ومن الواضح عند التعرض لدراسة هيكل التجارة الخارجية العربية أن هناك هيمنة نفطية بدأت بشكل كبيرة منذ حرب 1973 إلا أن عصر السيادة النفطية والفوران النفطى بدأ يتراجع تدريجيًا حيث تراجعت الأهمية النسبية للصادرات النفطية من حوالى 90٪ من جملة الصادرات العربية فى أوائل الثمانينات إلى نحو 70٪ فى نهاية تلك الفترة إلى نحو 65٪ عام 1995 والذى رجع بصفة أساسية إلى الانخفاض الكبير فى العائدات النفطية من ناحية وارتفاع عائدات التصدير من المنتجات غير النفطية من جهة أخرى .

وبالإضافة إلى ذلك فإن أهم سمات التجارة الخارجية العربية خلال الفترة السابقة تتمثل فى التركيز النوعى فى الصادرات العربية واعتمادها على عدد محدود من السلع الأولية أو المواد الخام ويعتبر هذا التركيز النوعى للصادرات العربية من أهم مشكلات التنمية خاصة فى الدول العربية .

وبصفة عامة تراوحت صادرات الوقود والمواد الخام للدول العربية ما بين 89٪ ، 65٪ خلال سنوات 1984 ـ 1994 (جدول 4) ، (جدول 5) .

وجدير بالذكر أن الصادرات العربية الأخرى (عدا الوقود) لا تخرج عن كونها سلع وخامات تقليدية أولية محدودة العدد فهى غالبًا إما خامات استخراجية كالحديد والفوسفات والنحاس أو منتجات زراعية نباتية كالقطن والفاكهة والخضر أو حيوانية كالماشية والضأن والأسماك .

وهذا ما يؤكد أن التركيز النوعى للصادرات العربية فى نطاق الوقود والسلع والخامات الأولية سمة أساسية للتجارة العربية تؤدى إلى العديد من المخاطر والتقلبات السوقية .

جدول رقم (5)

نسبة صادرات الوقود والمعادن والسلع الأولية من صادرات الدول العربية عام 1992

الدولة	نسبة صادرات الوقود والمعادن والسلع الأولية	الدولة	نسبة صادرات الوقود والمعادن والسلع الأولية
الأردن	50	العراق	76
الإمارات	96	عمان	95
البحرين	90	فلسطين	—
تونس	27	قطر	80
الجزائر	97	الكويت	71
جيبوتي	—	لبنان	45
السعودية	99	ليبيا	100
السودان	99	مصر	65
سوريا	62	المغرب	45
الصومال	96	موريتانيا	95
اليمن	93		

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ـ 1995 .

وإن كانت هناك بعض المحاولات لزيادة إسهام السلع المصنعة فى التجارة العربية فى بعض الدول كالمغرب وتونس ومصر والسعودية ألا إن مجرد الإبقاء على تلك الإسهامات أمرًا ضعيف الاحتمال فى ضوء أوضاع التكتل الدولى والمنافسة الشديدة فى ضوء فتح الأسواق العالمية واتفاقية التجارة الدولية .

• **التجارة الخارجية السلعية :**

تتسم التجارة الخارجية وخاصة السلعية فى منطقة الشرق الأوسط بخصائص معينة سواء فيما يتعلق بحجم هذه التجارة (صادرات + واردات) أو بهيكل هذه التجارة . ومن الجدول (6) يتبين أن العجز فى الميزان التجارى سمة أساسية لدول

المنطقة والذى بلغ عام 1991 فى المملكة الأردنية نحو 1.6 مليار دولار فى الوقت الذى بلغ فيه عجز الميزان التجارى السلعى 7.4 مليار دولار فى تركيا بينما حقق الميزان التجارى السلعى فى سوريا فى نفس العام فائضًا بلغ نحو 2.6 مليار دولار.

ومن جهة أخرى وكما تم الإشارة فإن هناك درجة كبيرة من التركز النوعى فى صادرات وواردات دول المنطقة فالصادرات تتركز بدرجة كبيرة فى المواد الخام والسلع الأولية فى كل من مصر والأردن وسوريا وإيران وتنخفض حدة التركز فى تركيا وإسرائيل بدرجة كبيرة . حيث يتبين أن 60٪ من الصادرات السلعية المصرية تمثلت فى الوقود والمعادن والسلع الأولية وتصل هذه النسبة إلى 54٪ و 77٪ و 97٪ فى كل من الأردن وسوريا وإيران وتنخفض النسبة فى تركيا إلى نحو 33٪ وذلك فى عام 1991 وتصل هذه النسبة إلى حدها الأدنى فى إسرائيل حيث لم تمثل صادراتها من المواد الأولية والوقود سوء 21٪ فقط من جملة الصادرات السلعية الإسرائيلية فى نفس العام .

وتشير بيانات نفس الجدول أن صادرات إسرائيل من الآلات والمعدات تصل إلى نحو 24٪ من جملة صادراتها السلعية فى الوقت الذى لم تتعد هذه النسبة فى الدول الأخرى بالمنطقة 6٪ فقط فى تركيا . أيضًا فاقت الصادرات الإسرائيلية من السلع المصنعة الأخرى والمنسوجات والملابس مثيلاتها فى الدول المذكورة فيما عدا تركيا حيث بلغت فى إسرائيل 71٪ وفى كل من مصر والأردن وسوريا وتركيا وإيران نحو 67٪ ، 48٪ ، 38٪ و 98٪ و 7٪ لكل على الترتيب .

ومن جهة أخرى فإن هيكل واردات بعض دول منطقة الشرق الأوسط وكما يتبين من الجدول (6) قد تميز بارتفاع نسبة الواردات من الآلات ومعدات النقل والمصنوعات الأخرى حيث مثلت مجتمعة فى كل من مصر والأردن وسوريا نحو 58٪ و 55٪ و 58٪ على الترتيب بينما بلغت تلك النسب نحو 60٪ و 82٪ و 81٪ فى كل من تركيا وإيران وإسرائيل . وفى نفس الوقت فقد فاقت نسبة الواردات العربية من الغذائية إلى حد كبير الواردات الغذائية فى تركيا وإيران وإسرائيل ، ففى

جدول (6)

هيكل التجارة للدول عام 1991

الدول	تجارة السلع (ملايين الدولارات)		النسبة المئوية من واردات السلع					النسبة المئوية من صادرات السلع				
	صادرات	واردات	أغذية	وقود	سلع أولية	آلات ومعدات	مصنوعات أخرى	وقود ومعادن	سلع أولية	آلات ومعدات نقل	مصنوعات أخرى	
مصر	2887	7862	29	2	10	24	34	40	20	1	40	27
الأردن	879	2507	26	14	4	18	37	38	16	1	44	4
سوريا	5594	3002	17	18	7	26	32	62	15	1	23	15
لبنان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
تركيا	13594	21038	7	21	12	29	31	7	26	1	61	36
إيران	15916	21688	12	صفر	5	44	38	90	7	صفر	4	3
إسرائيل	11891	16753	7	8	5	32	49	2	10	24	64	7

المصدر : النشرة الاقتصادية ـ تقرير عن التنمية فى العالم ـ 1993 .

الوقت الذى بلغت فيه نسبة تلك الواردات الغذائية إلى جملة الواردات فى مصر والأردن وسوريا بين 17٪ و 29٪ بلغت نسبة تلك الواردات فى إسرائيل نحو 7٪ فقط من جملة وارداتها السلعية .

وباستقرار جدول (7) يتبين أن جملة قيمة الصادرات السلعية فى بعض الدول الرئيسية فى منطقة الشرق الأوسط وهى مصر والأردن وسوريا قد بلغت مجتمعة نحو 10.4 مليار دولار ، فى الوقت الذى بلغت قيمة الصادرات السلعية تركيا وإيران 3

جدول رقم (7)

التجارة السلعية (صادرات وواردات) فى بعض دول منطقة الشرق الأوسط عام 1991

الدولة	تجارة السلع (مليون دولار)		
	صادرات	واردات	حجم التجارة السلعية
جمهورية مصر العربية	3887	7862	11749
الأردن	879	2507	3386
سوريا	5594	3002	8596
جملة الدول العربية الثلاثة	10360	13371	23731
تركيا	13594	21038	34632
٪ من جملة الدول العربية الثلاثة	131.2	157.3	145.9
إيران	15916	21677	37604
٪ من جملة الدول العربية الثلاثة	153.6	162.2	158.5
إسرائيل	11891	16753	28644
٪ من جملة الدول العربية الثلاثة	114.8	125.3	120.7

المصدر : جمعت وحسبت من

- البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، 1993 .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية "استشراف صورة الزراعة العربية لعام 2000" ، الخرطوم ، يناير 1994 .

تمثل نحو 131٪ و 153.6٪ و 114.8٪ على الترتيب من جملة قيمة الصادرات السلعية للدول العربية الثلاث مجتمعة .

وفى جانب الواردات السلعية بلغت جملة الواردات السلعية للدول العربية نحو 13.4 مليار دولار عام 1991 بينما بلغت تلك الواردات فى تركيا وإيران وإسرائيل نحو 21 مليار دولار و 21.7 مليار دولار و 16.8 مليار دولار تمثل على الترتيب 157.3٪ و 162.2٪ و 125.3٪ من جملة الواردات السلعية فى الدول العربية المذكورة .

وبصفة عامة فإن حجم التجارة السلعية فى تركيا وإيران وإسرائيل يمثل على الترتيب نحو 145.9٪ و 158.5٪ و 120.7٪ من جملة حجم التجارة السلعية للدول العربية الثلاث مجتمعة فى عام 1991 .

• التطور فى قيمة صادرات وواردات الدول العربية :

يشير الجدول رقم (4-2) ، إلى التطور فى صادرت الدول العربية حسب التصنيف الدولى حيث يلاحظ حدوث انخفاض فى إجمالى قيمة صادرات الدول العربية خلال الفترة من عام 1984 حتى عام 1994 وقد وصل إجمالى قيمة الصادرات إلى نحو 131 مليار دولار عام 1984 ، انخفضت إلى نحو 130 مليار دولار عام 1994 ، وذلك بسبب انخفاض صادرات النقط وأسعاره . حيث يمثل البترول ومشتقاته النسبة الغالبة من صادرات الدول العربية حيث تراوحت نسبة ما يمثله الوقود المعدنى من إجمالى قيمة صادرات الدول العربية بين 87٪ فى عام 1984 ، 65٪ فى عام 1993 ، جدول (4-2) .

أما عن الواردات فيلاحظ من جدول (8) الانخفاض المستمر فى قيمة الواردات للدول العربية خلال الفترة من عام 1984 وحتى عام 1986 حيث بلغت قيمة الواردات فى عام 1984 نحو 87.5 مليار دولار وانخفضت إلى نحو 77.5 مليار دولار عام 1986 ثم أخذت فى التزايد مرة أخرى ووصلت إلى نحو 106.045 مليار دولار عام 1992 ويعتبر أعلى معدل لها .

جدول (8)

واردات الدول العربية حسب التصنيف الدولى

بملايين الدولارات الأمريكية

السنة	أغذية ومشروبات		مواد خام		وقود معدنى		كيماويات		آلات ومعدات نقل		مصنوعات		سلع أخرى		إجمالى
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	
1984	15120.35	٪17.3	3001.85	٪3.4	6789.51	٪7.8	5444.04	٪6.2	28782.45	٪32.9	27603.02	٪31.5	821.87	٪0.9	87563.27
1985	14470.91	٪16.9	3931.69	٪4.6	5679.93	٪6.6	5154.57	٪6	26834.53	٪31.3	28839.66	٪33.6	942.66	٪1	85853.95
1986	12589.89	٪16.6	3625.74	٪4.8	3809.09	٪5	5217.48	٪6.9	23746.23	٪32.6	25312.66	٪33.3	624.63	٪0.8	75925.72
1987	14216.24	٪18.3	3360.86	٪4.3	5270.12	٪6.8	6171.84	٪7.9	32557.53	٪29.2	24001.80	٪30.9	1999.09	٪2.6	77577.48
1988	15638.83	٪18.3	4102.70	٪4.8	4580.85	٪5.4	6933.96	٪8.1	24893.57	٪29.1	27519.50	٪32.1	1910.38	٪2.2	85579.79
1989	16867.17	٪19.1	4523.68	٪5.1	4916.26	٪5.6	6572.00	٪7.5	24860.04	٪28.2	27795.21	31.5	2606.99	٪3.00	77141.35
1990	16348.99	٪17.1	4560.71	٪4.8	6057.59	٪6.3	7604.93	٪8.0	29754.79	٪31.2	27599.82	٪28.9	3501.13	٪3.7	95427.96
1991	13606.98	٪14.4	4592.67	٪4.9	5519.75	٪5.8	7367.23	٪7.8	32910.51	٪34.8	27939.79	٪29.5	2685.93	٪2.8	94616.89
1992	14373.08	٪13.6	5228.99	٪4.9	5539.12	٪5.2	7178.33	٪6.8	39232.77	٪37	30710.45	٪28.9	2783.10	٪3.6	106045.84
1993	11980.85	٪12.5	4566.03	٪4.8	5355.66	٪5.6	7616.67	٪8	2487.40	٪36.5	28949.64	٪30.3	2211.71	٪2.3	95467.96
1994	7078.36	٪11.9	3361.89	٪5.6	4796.76	٪8.1	4336.90	٪7.3	20415.61	٪34.3	17961.82	٪30.1	1596.05	٪2.7	59547.39

المصدر : صندوق النقد العربى ، الدول العربية (مؤشرات اقتصادية) 1984 ـ 1994 ، العدد 12 ، 1995 .

وتمثل الأغذية والمشروبات نحو 17.3٪ من إجمالى قيمة الواردات عـام 1984 وقد وصلت تلك النسبة إلى أعلى معدل لها عام 1989 حيث بلغت نحو 19.1٪ مـن إجمالى قيمة الواردات وقد بدأت تلك النسبة فى الانخفاض بعد ذلـك ووصـلا إلـى نحو 11.9٪ فى عام 1994 وذلك نتيجة لمحاولات الـدول العربيـة تقليـل اعتمادهـا على الخارج فى توفير الغذاء والاعتماد الذاتى فى مجال الإنتاج والتصنيع .

وقد تراوحت نسبة ما تمثله المواد الخام من إجمالى قيمة الـواردات بيـن 3.4٪ عام 1984 ، 5.6٪ عام 1994 فى حين نلاحظ ارتفاع نسبة ما تمثله الآلات ومعدات النقل المصنعة من إجمالى قيمة الواردات حيث تراوحـت بيـن 28.2٪ عـام 1989 ، 36.5٪ عام 1993 . كذلك تراوحت نسبة ما تمثله المصنوعـات مـن إجمـالى قيمـة الواردات بين 28.9٪ عامى 1990 ، 1992 ، 33.6٪ عام 1985 .

• التجارة البينية العربية :

نود هنا أن نوضح جانب على درجة كبيرة من الأهميـة ألا وهـو حجـم التبـادل التجارى بين الدول العربية من مجمل تجارتها مع العالم الخارجى . حيث يتضح من جدول (9) أن التجارة البينية العربية (عام 1993) . ولهذه الوضعية عدة آثار ونتائج محتملة منها .

أولاً : أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة التبادل التجارى بين الدول العربيـة وبعضـها البعض إذا أمكن تحسين شروط وإجراءات التجارة العربية .

ثانيًا : إن تدنى حجم التبادل التجارى بين الدول العربية يرجع بصفة أساسية إلى تذبذب العلاقات السياسية ، ومعوقات إجرائية .

ثالثًا : إن مستقبل التبادل التجارى العربى أكبر من أى إمكانية أخرى مع أى مـن دول المنطقة إذا أحسن توجيهه واستثماره .

رابعًا : إن القيمة المطلقة للتجارة البينية العربية ضئيلـة للغايـة حيـث تبلـغ نحـو 18066.9 مليون دولار (8.9٪) من مجمل قيمة التجارة الخارجيـة العربيـة البالغة نحو 202999.51 مليون دولار عام 1993 .

جدول رقم (9)

نسبة التجارة البينية العربية لإجمالى التجارة العربية

(٪)

السنة / البيان	1987-84	1991-88	1993
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالى الصادرات العربية .	7.4	8.5	9.1
نسبة الواردات البينية إلى إجمالى الصادرات العربية .	8.2	8.9	8.8
نسبة إجمالى التجارة البينية إلى إجمالى التجارة العربية .	7.8	8.9	8.9

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ـ 1994 .

ومنها تمثل الصادرات البينية العربية نحو 9785.4 مليون دولار (9.1٪) من مجمل الصادرات العربية البالغة نحو 107531.5 عام 1993 .

فى حين تبلغ قيمة الواردات البينية العربية نحو 8401.18 مليون دولار (8.8٪) من إجمالى قيمة الواردات العربية البالغة نحو 9546.96 مليون دولار 1993 .

• **مخاطر السوق الشرق أوسطية** :

يرى البعض ـ ومن ضمنهم مؤيدى السوق الشرق أوسطية ـ أنه فى ظل الأوضاع العربية والدولية الراهنة فإن إسرائيل ستحقق أهداف اقتصادية كبيرة على حساب العرب[1] .

كما أن التعاون الإقليمى الشرق أوسطى من المتوقع أن أن يكون حساب التعاون العربى أو البديل الأساسى للتعاون العربى ، وبمعنى آخر سيتقلص التعاون العربى .

---

(1) د. محمد سعد أبو عامود ، "الشرق أوسطية فى الفكر السياسيى العربى" ، مرجع سابق .

obeikandi.com

وهنا يطرح السؤال نفسه ، هل الشرق أوسطية ستكون بديل للنظام العربى ، ذلك لأن إسرائيل داخل السوق الشرق أوسطية لن يكون دورها هامشى ، كما أنها لن تمكن من قيام تكتل عربى قوى يؤثر على المصالح الاقتصادية داخل السوق ـ (المقصود إسرائيل ومن ورائها من قوى أجنبية) .

والسوق الشرق أوسطية ستلغى أدواراً مؤثرة لأقطار عربية لها انتمائها القومى العربى ، وذلك في سياق تفاعلات اقتصادية وسياسية مستجدة على المنطقة ، ومن أخر تلك المستجدات عزل مصر وتهميش دورها الاقتصادى السياسى والقومى فى المنطقة العربية[1] .

كما وأن قيام السوق الشرق أوسطية سيؤدى إلى منافسة بل صراع اقتصادى لتدنية القوى العربية وزيادة القوى الإسرائيلية ، ومن ضمن مجالات الصراع ، التقليل من أهمية قناة السويس ، وإنشاء بدائل لها ـ سواء بحرية أو برية ـ وذلك لتقليل دور مصر فى التجارة العالمية ، كذلك التنافس فى جذب رؤوس الأموال بين إسرائيل ومصر ولبنان ، وستفوز إسرائيل حيث أن معظم رؤوس الأموال تخضع لسيطرة يهودية بصورة أو بأخرى .

والمنافسة السياحية القائمة حاليًا بين مصر وإسرائيل ستزداد حدتها وتتدنى أسلحتها من الجانب اليهودى .

هذا الإضافة إلى أن الطاقة الاستيعابية الضخمة للأسواق العربية ستصبح متاحة أمام تجارة إسرائيل الخارجية (الصادرات الإسرائيلية) .

وفى ظل سوق شرق أوسطية ستتوزع الأدوار الاقتصادية وفقًا للمبادئ الاقتصادية ــ الميزة النسبة ، التخصص وتقسيم العمل ، منطقة الموارد ... ــ وبالتالى ستتخصص معظم الدول العربية فى الصناعات الأساسية التحويلية

---

(1) بنك مصر ، "اتفاقية السلام وانعكاساتها على مستقبل التعاون الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط" ، مرجع سابق ، ص 37 .

والاستهلاكية والبتروكيماوية بينما تتخصص إسرائيل فى الصناعات المتطورة (مرحلة ما بعد التصنيع السابق الإشارة إليها) ، وفى ذلك تكريس للتبعية والتخلف وفجوة فى معدلات النمو ومستويات التنمية بين الدول العربية وإسرائيل .

- **رفض السوق الشرق أوسطية :**

وإذا أردنا أن نضع ذلك فى صيغة سؤال فهو هل نستطيع فعلاً رفض قيام السوق الشرق أوسطية كمبدأ ؟

وفى محاولة لإلقاء الضوء على جوانب السؤال وليس الإجابة عليه ، فإننا نشير إلى النواحى التالية :

- القبول بمبدأ الأرض مقابل السلام ألا يرتبط ذلك بالسوق الشرق أوسطية ؟
- اتفاقيات السلام الثنائية ألا تتضمن تعاون اقتصادى وانفتاح ثنائى ومتعدد ؟
- الوضع العربى الراهن هل يمكن من فرض بديل للسوق الشرق أوسطية ؟ وهل هناك استراتيجية عربية لتحسين العلاقات العربية ؟
- ما هو العمل تجاه القوى الدولية والعالمية العاتية والتى تؤيد التعاون الإقليمى ـ بل وتفرضه ـ وتقصر المساعدات والقروض على التجمعات الإقليمية ؟

رابعًا : نموذج مقترح للتكامل الإقليمى فى المجال الزراعى بين دول المنطقة :

فيما يلى نطرح مقترح للتكامل الزراعى بين دول المنطقة وذلك من واقع التخصص ، أخذين فى الاعتبار مختلف العوامل الطبيعية والبيئية والاقتصادية ذات الأثر فى توجهات التنمية الزراعية واستغلال الموارد الزراعية .

وهذا الطرح لا يحد من أى تعاون ثنائى أو متعدد الأطراف بين أى من الدول وبعضها البعض ، ولكن يعطى مؤشرات يمكن الاستفادة منها لأى تكامل مقترح مستقبلاً .

حيث تتوافر الموارد الزراعية فى الوطن العربى ،ولكن هناك تباين فى توزيع تلك الموارد بين الدول العربية وبعضها مما يعيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد وبالتالى عدم كفاية الإنتاج للاحتياجات . فيبلغ إجمالى الرقعة الزراعية نحو 131 مليار هكتار من مختلف نوعيات الأراضى . وتعد الأرض الزراعة عنصر الإنتاج الرئيسى فى الزراعة ، يليها الموارد المائية ، فالقوى العاملة فالموارد المالية .

ويوجد نحو 93٪ من الأراضى الزراعية العربية فى سبع دول هى السودان ، العراق ، الصومال ، المغرب ، الجزائر ، سوريا ، وتونس . أما مخزون قوة العمل الزراعية فيوجد فى كل من مصر ، المغرب ، اليمن ، السودان .

وتعتبر المحاصيل والزراعات التقليدية النمط الأكثر انتشاراً فى الأرض الزراعية فى الوطن العربى ، كما وأن كفاءة استخدام عنصر العمل منخفضة وينخفض بناءاً على ذلك مستوى الدخل الفردى الزراعى ، ومستوى معيشة العمال الزراعية .

ومما سبق يترتب عليه زيادة الفجوة الغذائية فى الدول العربية وزيادة واردات الغذاء ، وما يترتب على ذلك من تبعية غذائية .

ولتنمية الموارد الزراعية العربية لابد من التخلص من عدة معوقات فى مقدمتها تخلف الهياكل الإنتاجية والتسويقية فى الدول العربية ، بالإضافة إلى ما هو قائم من انفصال مفهوم الإنتاج عن التسويق . وغياب الاستراتيجية العربية القومية الموحدة وخاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادى ، كذلك تنافس هياكل الإنتاج فى الدول العربية ، والقيود الجمركية . وارتفاع تكاليف النقل وتخلف أساليبه . بالإضافة إلى الارتباطات الأجنبية ـ أى ارتباط الاقتصاديات الوطنية بالاقتصاديات الخارجية المتقدمة بصور شتى .

والتنمية الزراعية المشتركة ممكنة ولمدى واسع عند توفير التمويل اللازم لها ، وتنسيق السياسات الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض ، مع توحيد التعريفة الجمركية ، وتوفير سبل النقل ، ورفع القيود عن حركة رؤوس الأموال والعمال بين الدول العربية . كذلك من العوامل ذات الأهمية رفع مستوى الوعى لمفهوم الوحدة العربية لدى الشعوب والقيادات العربية .

ويدعو التباين فى توزيع الموارد الزراعية بين الدول العربية إلى التكامل فى استغلالها فى كل عامل من عوامل الإنتاج يكون الارتكاز على دولة أو أكثر من الدول العربية ـ فبالنسبة للأرض الزراعية يعتمد الوطن العربى على كل من السودان ، العراق ، الصومال ، المغرب ، الجزائر ، سوريا ، فتونس بالترتيب .

وبالنسبة للقوى العاملة الزراعية فيعتمد الوطن العربة على كل من مصر ، السودان ، المعرب ، الصومال ، اليمن ، الجزائر ، العراق ، سوريا ، فتونس .

وبالنسبة للموارد المالية فيعتمد الوطن العربى على كل من السعودية ، دول الخليج العربى (الكويت ، الإمارات ، قطر ، البحرين) ـ العراق ـ ليبيا ، الجزائر .

تأسيسًا على ذلك فإن مستقبل التنمية الزراعية العربية يرتبط إلى حد كبير بالدول الارتكازية السابق الإشارة إليها .

ومن وجهة نظرنا فإن هناك ثلاث مثلثات للتنمية الزراعية العربية سواء فيما يتعلق بالإنتاج و/أو التسويق وتلك المثلثات هى :

1 ـ العراق ـ السعودية ـ دول الخليج العربى ـ سوريا ـ لبنان (فلسطين) ـ اليمن ـ جيبوتى ـ الصومال .

2 ـ الأردن ـ مصر ـ السودان ـ ليبيا .

3 ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب ـ موريتانيا ـ كما يتضح من أشكال (1) ، (2) .

وهذا لا يعنى بالضرورة أن تقتصر صور التنسيق أو التكامل على تلك المثلثات ، ولكن تلك الصورة هى أقربها للتنفيذ وذلك من الناحية الاقتصادية والمكانية ـ (عوامل القرب الجغرافى) ـ والمالية .

فبالنسبة لتوزيع موارد الأرض الزراعية ـ تتواجد فى المثلث الأول فى كل من العراق ، سوريا ، اليمن ، الصومال وفرة من الأرض الزراعية ، والقوى العاملة الزراعية فى كل من سوريا ، العراق ، اليمن ، الصومال ، والموارد المالية متاحة فى كل من السعودية ، دول الخليج الأخرى ، العراق .

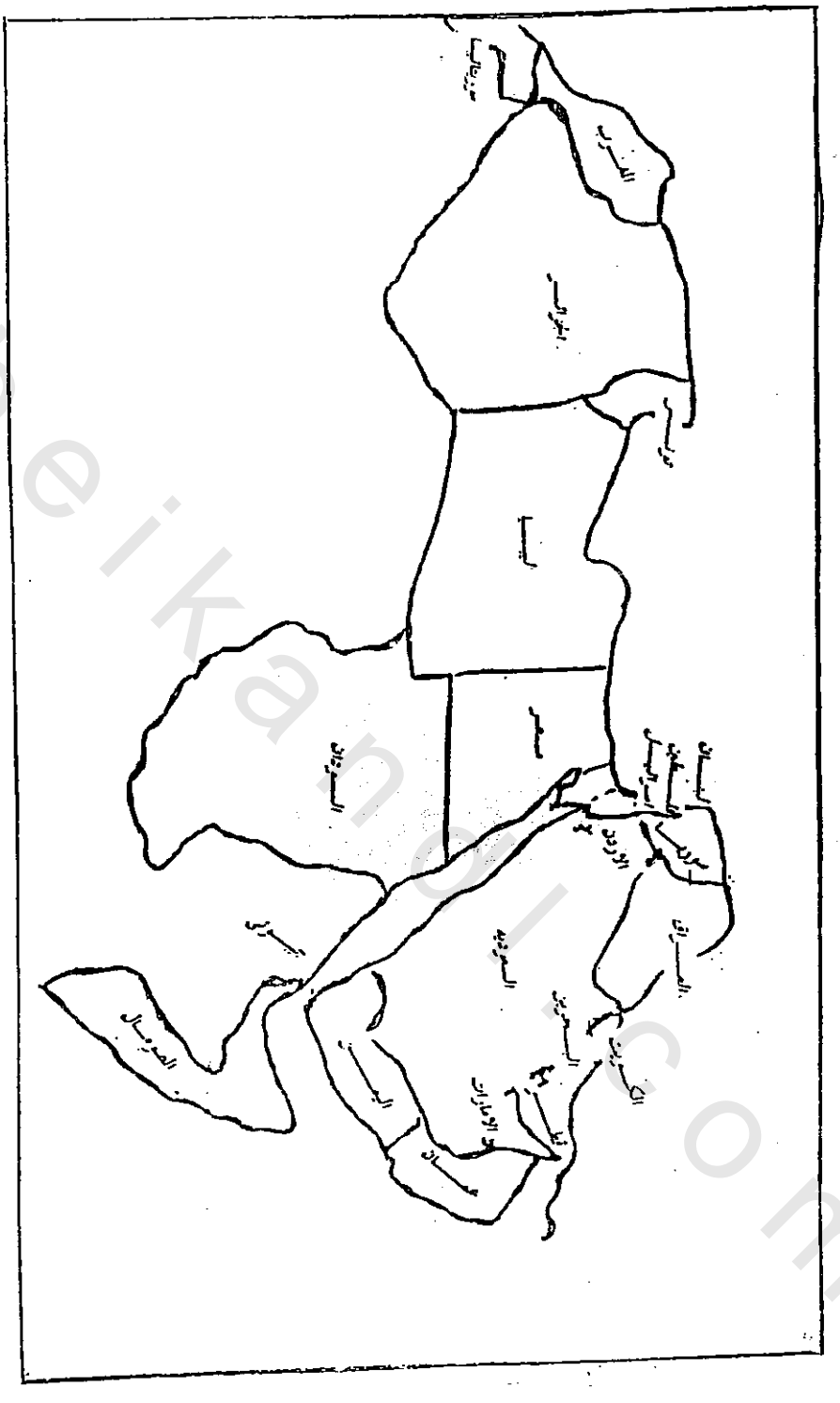
موريتانيا
الجزائر
ليبيا
مصر
السودان
الأردن
العراق
السعودية
الكويت
البحرين
قطر
الإمارات
عمان
اليمن
الصومال

شكل رقم (١)

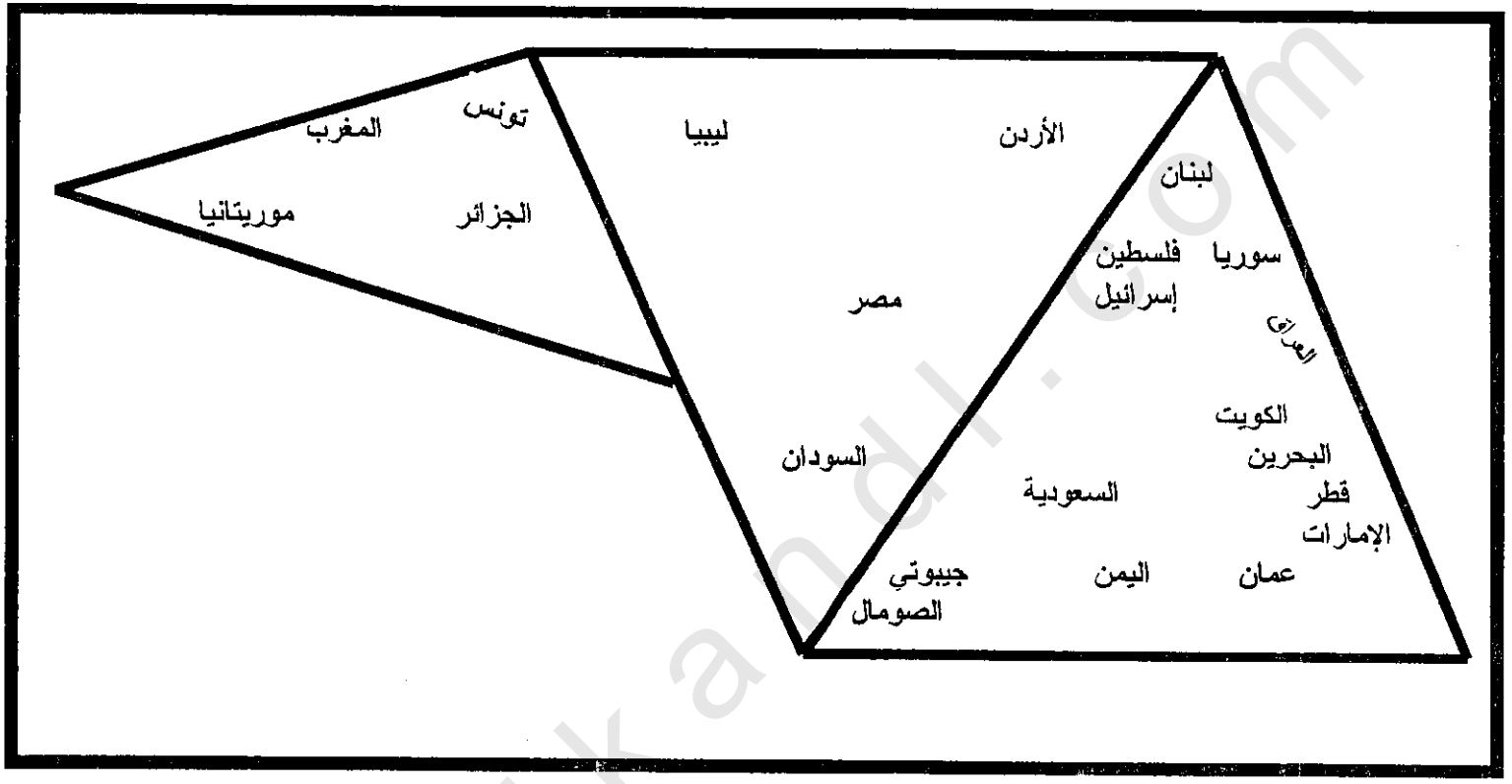

شكل رقم (٢)

obeikandl.com

والمثلث الثانى تتواجد الأرض الزراعية بوفرة فى السودان ، والقوى العاملة الزراعية فى كل من مصر والسودان ، والموارد المالية فى ليبيا .

أما المثلث الثالث فتتواجد وفرة من الأرض الزراعية فى كل من المغرب والجزائر وتونس ، وبهم أيضًا وفرة فى القوى العاملة ، والموارد المالية تتوافر إلى حد ما فى الجزائر .

وكما سبق القول فإن هذا التوزيع المثلثى لا يعد قيدًا على أى نوع من التكامل بين أى دولة أو أى عدد من الدول وبعضها داخل الوطن العربى .

وفرص التكامل بين الدول العربية السابق تحديدها فى المجالات الإنتاجية الزراعية متعددة سواء من ناحية صور التكامل أو نوع النشاط ، فهناك فرص كثيرة لمشروعات إنتاجية زراعية تمثل نقاط ارتكاز أساسية للتنمية الزراعية العربية سواء فى مجالات إنتاج المحاصيل أو الإنتاج الحيوانى أو الإنتاج السمكى .

وهنا يلزم التنويه إلى تحديد أولويات مشاريع الاستثمار العربى ودراسة جدواها بدقة كافية حتى لا تكون عرضة لأى تقلبات غير مدروسة ، بما ينعكس على مفهوم التكامل ذاته ، مع إزالة كافة المعوقات السابق الإشارة إليها .

وبالنسبة لتوطن نوعيات الإنتاج الزراعى والتى تعطى أولوية للتنمية من خلال التكامل الزراعى العربى فيمكن التعرض لها كالآتى :

تنمية إنتاج المحاصيل الحقلية فى كل من :

- العراق ، اليمن ، الصومال .
- السودان ، مصر .
- المغرب ، تونس .

تنمية إنتاج الثروة الحيوانية فى كل من :

- اليمن ، السعودية ، الصومال ، العراق .
- السودان ، ليبيا .
- المغرب ، موريتانيا ، الجزائر .

تنمية إنتاج الخضر والفاكهة :

- سوريا ، لبنان .
- الأردن ، مصر
- تونس ، المغرب .

تنمية إنتاج الثروة السمكية :

- الكويت ، الإمارات ، اليمن ، جيبوتى .
- مصر ، الأردن ، ليبيا .
- موريتانيا ، تونس ، المغرب .

تنمية إنتاج محاصيل الألياف :

- العراق ، الصومال .
- السودان ، مصر .
- تونس ، المغرب ، الجزائر .

تنمية إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعى

- سوريا ، العراق ، السعودية .
- مصر ، الأردن .
- تونس ، المغرب ، الجزائر .

• إجراءات زيادة فاعلية تكامل استغلال الموارد الزراعية العربية :

التكامل فى استغلال الموارد الزراعية العربية وتنميتها لا يشترط الانتظار عليه حتى تتم جوانب التكامل العربية الأخرى ـ خاصة السياسية ، فقد أصبح تطوير الإنتاج الزراعى وزيادته بما يغطى احتياجات الوطن العربى ضرورة بقاء استراتيجية وأمنية . ومن ثم فهناك ضرورة وإمكانية لهذا التكامل بعيدًا عن جوانب الاختلافات والصراعات العربية والمعلومة لنا جميعًا . وبعض ملامح ومتطلبات هذا التكامل يمكن إيجازها فى الآتى :

obeikandl.com

1 ـ إنشاء مؤسسة للتنمية الزراعية العربية ـ سواء بالاتفاق بين كل الدول العربية ـ وهذا فرض لا يتاح حاليًا ـ أو بين عدد من الدول العربية وذلك بهدف تطوير وتنمية الموارد الزراعية العربية ، وإنتاج عدد من المنتجات الزراعية الاستراتيجية التى تعانى الدول العربية من نقصها وبما يحقق لها الأمن القومى والأمن الغذائى ـ وكلاهما مرتبط بالآخر ـ وأن تضع تلك المؤسسة فى اعتبارها الاستفادة القصوى من الموارد الزراعية العربية وتقليل الاعتماد على العالم الخارجى فى السلع الأساسية إلى أقل ما يمكن واستثمار الأموال العربية داخل الوطن العربى وفى مشاريع إنتاجية .

2 ـ إنشاء مؤسسة مالية لتمويل التنمية الزراعية فى الوطن العربى تساهم فيها الدول العربية جميعًا كل حسب قدرته المالية ، ولتكن المساهمة فى صورة أسهم ـ وفى مقابل ذلك تحصل الدول العربية المساهمة على احتياجاتها من الإنتاج الزراعى من تلك المشاريع وليس هذا فحسب بل وتكون الأولوية لتصريف هذا الإنتاج عربيًا قبل الإقدام على الاستيراد من الخارج .

3 ـ تحديد احتياجات الدول العربية من المنتجات الزراعية ومقدار الفجوة كميًا ونوعيًا ، ووضع أولويات بناء على أسس متفق عليها لاختيار عدد من المنتجات ذات الأهمية الاستراتيجية والأمنية والعمل على توفير قدر كافى منها داخل عدد من الدول العربية .

4 ـ اختيار عدد من الدول العربية لإقامة المشروعات السابق تحديدها فيها ، وذلك بناء على ما تتصف به تلك الدول من تواجد عوامل الإنتاج الزراعى من أراضى زراعية وقوى عاملة ومياه وموقع بما يحقق مبدأ الميزة النسبية فى الإنتاج الزراعى .

5 ـ التعاقد المسبق على تسويق الإنتاج من تلك المشاريع وبين الدول العربية الراغبة فيه ، حتى لا تواجه الدول المنتجة بفائض إنتاج لا يستطيع تسويقه ، على أن يتضمن التعاقد الكميات والأسعار ومواعيد التسليم . وذلك درءاً لأى خلافات قد تنشأ بين الدول فى المستقبل ـ ونؤكد مرة أخرى ضرورة فصل النواحى السياسية عن الاقتصادية لما فى ذلك من مصلحة وضرورة حياة بالنسبة للأمة العربية .

موجز

نخلص مما سبق إلى أن الاقتصاد المصرى يعمل وفق اقتصاديات السوق وحرية المنافسة وحرية التجارة والقطاع الخاص ، ويوائم نفسه للتجارة الحرة (الجات) سواء بين دول المنطقة أو العالم . كما يزداد دور القطاع الخاص ويتناقص دور القطاع العام .

وهناك تيقن فى السياسة الاقتصادية المصرية أن التكامل والتعاضد الإقليمى ضرورة ويحقق الفائدة لكل الأطراف ، وأن التكامل العربى هو الأساس ونقطة البداية ولا يجبه أى تكامل مع أى طرف آخر . كما أن وضعية الاقتصاد المصرى حاليًا تؤهله وتمكنه من التكامل والتعاضد مع عدد من الاقتصاديات الإقليمية ، ولكن لابد أن يقوم على ركائز وأسس واضحة وثابتة .

ورغم وجود تباينات بين دول المنطقة (التباين الاقتصادى ، التباين السياسى ، التباين الثقافى والحضارى) . ألا أن جوانب التماثل بين الدول العربية على وجه الخصوص أقوى من التباينات بينها وبين بعضها .

من الواضح أن موضوع السوق الشرق أوسطية وما يرتبط به من آثار متعددة تمس مختلف الجوانب أكبر من أن يتم تناوله فى دراسة فردية ، ولكن أردنا أن نعطى بعض الملا ح والملا حظات التى تحتاج إلى دراسة ووقت ، ومنها :

- إن هناك عنصرًا جديدًا ونظامًا دوليًا جديدًا ، ولابد أن ندخله ونتعايش معه وذلك بتصور عربى عملى ندخل به عصر الأقاليم الاقتصادية ، وبأساليب علمية تقلل المخاطر ، وتزيد من قوانا فى ضوء ما لدينا من إمكانيات وموارد ينظم استخدامها محليًا وعربيًا .

- رغم هذا الجدول الواسع ، ظلت الدوائر الرسمية فى الدول العربية فى عزوف وتباعد مقصود عن المشاركة فى النقاش أو العناية به ، وظل النقاش محصوراً فى أوسط مثقفين ومفكرين وسياسيين معارضين ومؤيدين للشرق أوسطية .

- ورغم هذا النقاش والجدل فإنه ليس هناك تعريف ولا تحديد لمفهوم السوق الشرق أوسطية ، بل هناك تداخل ولبس لم يحدد بين مفاهيم السوق الشرق أوسطية والنظام الشرق أوسطى[1] .

- من الواضح من تتابع الأحداث ، أن المستهدف حالياً إقامة علاقات ثنائية و/أو ثلاثية عربية ـ إسرائيلية أقوى من العلاقات العربية ـ العربية ، بما يؤدى بأن تصبح إسرائيل البؤرة المحورية التى تمر من خلالها العلاقات بين الدول العربية وبعضها .

- وذلك بهدف أن تصبح إسرائيل عضواً فى تجمع إقليمى كبير ، يقبلها ويتعامل معها ، وتصل إلى موارد البترول والتراكمات الرأسمالية فيه ، والسوق الواسعة وتكون لإسرائيل فيها ركيزة التقدم ومصدر التكنولوجيا بناء على توزيع الأنشطة الاقتصادية بين دول السوق ـ ومن ذلك تحقق قدراً من السيطرة الاقتصادية .

- إقامة السوق المشتركة عملية طويلة المدى تحتاج إلى عقود وليس إلى شهور أو سنوات ، وذلك لإعداد اقتصاديات الدول الأعضاء للاشتراك فى السوق ، ومن ثم فإن الوقت متاح للدراسة المتأنية لجوانب السوق المختلفة وللقضايا المهمة التى تثيرها وهى ، القضايا الاقتصادية ، والقضايا السياسية ، والقضايا الأمنية .

- أما فيما يتعلق بفائدة "السوق الشرق أوسطية" فقد طرحها معظم المعبرين عن هذا التيار دون مناقشة جدية أو تحليل علمى لإمكانياتها وعوائدها الفعلية لكل دولة من دول السوق .

- ومما سبق يتضح أن الصادرات العربية السلعية هى مجموعة محدودة من المواد

---

(1) مركز الدراسات السياسية "التقرير الاستراتيجيى" ، 1993 ، جريدة الأهرام ، سبتمبر 1994 ، ص 227 ـ 228 .

الأولية والسلع التقليدية ، وتشمل بصفة رئيسية الحديد والفوسفات والنحاس .. والمنتجات الزراعية كالقطن والفاكهة والخضر ، وبعض المنتجات الحيوانية كالماشية والضأن .

- وبينما تمثل الصادرات الآلات والمعدات نحو 24٪ من صادرات إسرائيل . نجدها لا تمثل أكثر من 1٪ فى كل دول المنطقة (تركيا 6٪) وذلك من جملة صادراتها السلعية .

ومن ثم فإن السوق ستكون متاحة أمام صادرات إسرائيل من الآلات والمعدات والتى تتراوح واردات الدول العربية منها بين 18٪ ـ 26٪ (تركيا 29٪ ، إيران 44٪) من جملة وارداتها السلعية .

- هذا مع العلم بأن جملة قيمة الصادرات السلعية لثلاث دول رئيسية من دول السوق تبلغ نحو 10.4 مليار دولار عام 1991 وهى مصر ، الأردن ، سوريا . بينما تبلغ قيمة صادرات إسرائيل وحدها نحو 11.9 مليار دولار خلال نفس العام وبما نسبته 114.8٪ من صادرات الدول الثلاث .

أى أن المستفيد الأول من السوق الشرق أوسطية هو الذى لديه صادرات سلعية أكبر وهى إسرائيل أولاً .

- السوق الشرق أوسطية ، والتعاون الإقليمى ليس عبارة عن مجموعة من المشاريع يتم طرحها وطلب تمويلها بدون استراتيجية متكاملة لأسس التعاون العربى/العربى ، والعربى/الإسرائيلى ومستقبله وآثاره .

- كما أنه من الضرورى أن تكون دول السوق سواء فى الحقوق والواجبات . وأن تكون دول طبيعية ، فقانون حق العودة الذى يعتبر إسرائيل دولة كل يهود العالم ، يجب إلغاءه ، كذلك الاعتراف بالشرعية الدولية من كل دول السوق شرط واجب ومنه ضرورة توقيع إسرائيل على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ـ تلك أوراق يمكن للدول العربية استخدامها قبل قيام السوق .

- وهناك مجموعة من الأسئلة مطروحة فى هذه الورقة ، يلزم الإجابة عليها للتعرف على السوق الشرق أوسطية ، وتحديد نتائجها ، وهذه الإجابة بالطبع تستلزم دراسات علمية متعددة الجوانب لم تتم حتى الآن ومن هذه الأسئلة :

⇐ هل السوق الشروق أوسطية نابعة عن رغبة داخلية للمنطقة أن هى مفروضة ، من الخارج أو الداخل .

⇐ وهل نستطيع أن نرفض الشرق أوسطية ؟

⇐ وإذا رفضنا السوق الشرق أوسطية فما هو العمل تجاه القوى الدولية والعالمية العاتية التى تؤيد التعاون الإقليمى - بل وتفرضه وتقصر المساعدات والقروض على التجمعات الإقليمية ؟ وقد سبق طرحه .

⇐ ثم ، هل السوق الشرق أوسطية ستكون بديل للنظام العربى ؟

⇐ ما هو هيكل السوق ، وما هى الدول الأعضاء ؟

⇐ ما هى المتطلبات الأساسية لقيام السوق والمزايا والسلبيات الاقتصادية وغير الاقتصادية على دول السوق ؟

⇐ هل هناك تصور عربى لاستراتيجية شاملة تحدد المصلحة العربية ، والموقف العربى المشترك ، وحدود التعاون الإقليمى ؟ ومتى يوجد هذا التصور ؟

وفى ضوء ما سبق ، نوصى بما يلى :

- نظرًا لأن السوق الشرق أوسطية شاملة لعديد من الدول ، فإنه من المفضل أن تتولى هيئة إقليمية دراسة السوق . ومن ثم فإنه فى مقدور الجامعة العربية تكليف بعض مؤسساتها ، ومؤسسات أخرى علمية وتطبيقية بدراسة السوق الشرق أوسطية . ولا سيما أن الوقت ما زال متاحًا لذلك .

- الدعوة إلى عقد عدد من المؤتمرات العربية والمحلية لمناقشة السوق الشرق أوسطية على نطاق واسع وأن تشترك فيها كافة الجهات والمؤسسات .

- إجراء عدد من الدراسات القطرية على السوق الشرق أوسطية .

- كما يلزم دراسة أسباب فشل التكتلات العربية السابقة ، والتى منها :

السوق العربية المشتركة ، اتحاد المغرب العربى ، مجلس التعاون العربى ، مجلس التعاون الخليجى ، كافة اتفاقيات التعاون الاقتصادى العربى ، ثنائية وغير ثنائية .

وهل لن يتكرر الفشل للسوق الشرق أوسطية ؟ أم هى ستولد لتبقى ؟

- ثم وضع استراتيجية عربية شاملة لدخول السوق الشرق أوسطية تزيد من الإيجابيات وتقلل من الآثار السلبية للسوق على أى من الدول العربية .

obeikandl.com

المراجع

1 ـ إبراهيم نوار ، "التصور الإسرائيلى لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب" ، السياسة الدولية ، يناير 1984 .

2 ـ أحمد عمر العطيفى ، "التطعيم ضد السوق الشرق أوسطية" ، ـ الأهرام الاقتصادى مارس 1994 .

3 ـ البنك المركزى المصرى ، "المجلة الاقتصادية" ، المجلد الرابع والثلاثون ، العدد الأول 1994/93 .

4 ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، "محددات وأساليب تنمية التجارة البيئية الزراعية العربية" ، الخرطوم 1985 .

5 ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، "الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية" ، مجلد رقم (5) ، الخرطوم ، سبتمبر 1985 .

6 ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، "استشراف صورة الزراعة العربية لعام 2000 تحت مشاهد بديلة" ، الخرطوم ، يناير 1994 .

7 ـ بنك مصر ، "النشرة الاقتصادية" ، 1977 ـ 1987 ، السنة الثانية والعشرون والسنة الثالثة والعشرون .

8 ـ بنك مصر ، "النشرة الاقتصادية" ، 1980 ـ 1981 السنة الخامسة والعشرون .

9 ـ بنك مصر ، "اتفاقية السلام وانعكاساتها على مستقبل التعاون الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط" ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول 1993 .

10 ـ سعد طه علام (دكتور) ، "مستقبل استخدام الموارد الطبيعية فى الوطن العربى" ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية 866 ، مايو 1994 .

11 ـ سعد طه علام (دكتور) ، "التحرير الاقتصادى والخصخصة فى الاقتصاد المصرى" ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية 904 ، 1994 .

obeikandl.com

12 ـ سعد طه علام (دكتور) ، "السوق الشرق أوسطية والزراعة العربية" ، الأهرام الاقتصادى ، نوفمبر 1994 .

13 ـ سعد طه علام (دكتور) ، "السياسة الاقتصادية فى مصر والتكامل الإقليمى" ندوة السوق العربية المشتركة ، معهد جوته ومفوضية الاتحاد الأوروبى ، دمشق ، نوفمبر 1995 .

14 ـ د. عبد الحبار عدوان ، "نظام عربى قوى شرط قيام سوق شرق أوسطية" مجلة الباحث العربى ، العدد 35 مارس / يونيو 1994 .

15 ـ د. محمد سعد أبو عامود ، "الشرق أوسطية فى الفكر السياسى العربى" ، السياسة الدولية ، 1993 .

16 ـ مركز الدراسات السياسية ، "التقرير الاستراتيجية العربى" ، جريدة الأهرام ، سبتمبر 1994 .

17 ـ د. مصطفى أحمد مصطفى "مستجدات الحاضر وتحديات المستقبل" .. معهد التخطيط القومى ـ مذكرة داخلية رقم (900) ـ مايو 1992 .

18 ـ معهد التخطيط القومى "التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ـ رقم 77 ، 1992

19 ـ نعمان الزياتى ، "الكرة الشرق أوسطية" الأهرام الاقتصادى ، جمهورية مصر العربية ، إبريل 1994 .

20 ـ وزير قطاع الأعمال العام ـ المكتب الفنى ـ "التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادى ـ مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ـ العدد العاشر ، أكتوبر 1992